ترجمة: خبر صحفي منشور على موقع منظمة الجمارك العالمية بتاريخ 13 ايار 2019

قسم الترجمة / مديرية الاستراتيجيات والتطوير المؤسسي.

الكوكب النظيف ، الأشخاص الأصحاء: الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

تساهم منظمة الجمارك العالمية في مكافحة الجريمة البيئية ، لا سيما الاتجار غير المشروع في الحياة البرية ، والاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة وغيرها ، والمواد المستنفدة للأوزون (ODS) والاتجار غير المشروع بالأخشاب من خلال مختلف الأنشطة التي تندرج تحت برنامج البيئة.

وبهذا، تشارك، منظمة الجمارك العالمية في اجتماعات مؤتمرات الأطراف لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم والتي عقدت في جنيف خلال الفترة من 29 نيسان إلى ايار 2019، وكان موضوع تلك الاجتماعات "الكوكب النظيف ، الأشخاص الأصحاء: الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

تعتبر اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف ، تشترك في الهدف المشترك المتمثل في حماية صحة الإنسان والبيئة من المواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

لقد قدمت منظمة الجمارك العالمية خلال تلك الاجتماعات عرضًا تقديميًا حول العملية الحديثة والناجحة DEMETER IV لمكافحة النفايات العابرة للحدود غير القانونية وعن خطط لمتابعة وتنفيذ عملية عالمية بقيادة الجمارك يتم دعوة جميع أعضاء منظمة الجمارك العالمية للمشاركة بها.

ستنظر منظمة الجمارك العالمية وأمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وشبكة الاتحاد الأوروبي لتنفيذ القانون البيئي وتنفيذه (IMPEL) وغيرها من وكالات إنفاذ القانون والأطراف المعنية في خطة عمل مشتركة للمستقبل. سيشمل جزء من هذه الخطة، اعتمادًا على توفر التمويل، تدريب موظفي الجمارك في بلدان مختارة على التحديد الفني لأنواع مختلفة من النفايات والإجراءات الواجب اتباعها عند تحديدها.

يتم تشجيع الإدارات الأعضاء على إيلاء اهتمام خاص لشحنات النفايات غير القانونية، وتحديدا النفايات البلاستيكية. لذا تعتزم منظمة الجمارك العالمية تطوير استبيان حول اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم ، ليتم تعميمه على الأعضاء للنظر فيه في الوقت المناسب.

لقد شكلت مشكلة النفايات البلاستيكية المتزايدة أحد المجالات الرئيسية المثيرة للقلق حيث حظيت بالاهتمام أثناء مناقشة اتفاقية بازل. إن آفة النفايات البلاستيكية ، وخاصة القمامة البلاستيكية البحرية موجودة على نطاق عالمي ومتزايد، فالحركات المستمرة عبر الحدود لنفايات البلاستيك وبلاستيك الميكرو تشكل تهديدًا كبيراً، وذلك بسبب متانة الجزيئات البلاستيكية التي تبقى في البيئة لفترات طويلة من الزمن.

خلال اجتماعات مؤتمرات الأطراف ، تم التركيز على الدور الرئيسي الذي يجب أن تلعبه الجمارك من حيث إنفاذ إجراءات الموافقة المسبقة (PIC) فيما يتعلق بشحنات النفايات ومنع شحن النفايات بطريقة غير مشروعة. فقد أشار ممثل أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم إلى أن موضوع الاتجار غير المشروع لا يزال يجذب الاهتمام وأن هناك عددًا من فرص التعاون.

معلومات اضافية

في عام 2012 ، اندمجت أمانتا اتفاقيتي بازل واستكهولم ، وكذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة - وهو جزء من أمانة اتفاقية روتردام ، من ثلاث أمانات منفصلة لتشكيل أمانة واحدة لها هيكل مصفوفة تخدم الاتفاقيات الثلاث.

ضمت الاجتماعات الثلاثة لمؤتمر الأطراف الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل ، والاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام والاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم ، الذي انعقد بالتعاقب. وقد تخلل الاجتماعات جلسات مشتركة تتناول مسائل ذات صلة باتفاقيتين على الأقل ، بالإضافة إلى جلسات منفصلة لكل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف الثلاثة.

وفقًا لاتفاقية بازل ، فإن مجالات التعاون بين الأمانة ومنظمة الجمارك العالمية ، من بين أمور أخرى هي:

- "تحديد رموز النظام المنسق (رموز النظام المنسق) للعديد من تيارات النفايات التي تغطيها اتفاقية بازل والمواد الكيميائية أو مجموعات المواد الكيميائية المدرجة في المرفق الثالث لاتفاقية روتردام أو المدرجة في مرفقات اتفاقية استكهولم من خلال لجنة النظام المنسق لمنظمة الجمارك العالمية اللجنة (HSC) واللجان الأخرى ذات الصلة. هناك المزيد عن العمل المتعلق باتفاقية بازل.

- الأنشطة التي تهدف إلى منع ومكافحة الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بموجب اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم ، على سبيل المثال من خلال مبادرة الجمارك الخضراء وغيرها من شبكات الإنفاذ القائمة.

- تُعد منظمة الجمارك العالمية مراقبًا في الشبكة البيئية لتحسين الامتثال التنظيمي بشأن الاتجار غير المشروع (ENFORCE) الذي أنشأه مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل في اجتماعه الحادي عشر. تتمثل مهمة ENFORCE - ومن خلال شبكة من الخبراء المعنيين - بتعزيز امتثال الأطراف لأحكام اتفاقية بازل المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة والنفايات الأخرى من خلال تحسين تطبيق القانون الوطني وإنفاذه. "